

برلمان فرنسا يتجه لتبني مشروع قانون مثير للجدل حول المناخ



باريس - أ ف ب

يتوقع أن تتبنى الجمعية الوطنية الفرنسية، الثلاثاء، مشروع قانون حول المناخ اقترحتة أكثرية الرئيس إيمانويل ماكرون وعارضه المدافعون عن البيئة لـ«نواقصه» في مواجهة «التحديات المناخية».

وتنص المسودة على إلغاء بعض الرحلات الجوية الداخلية في حال أمكن استبدالها برحلات بالقطار تقل عن ساعتين ونصف الساعة، وإدخال مفهوم «الجريمة البيئية»، واستحداث علاوة لشراء دراجات كهربائية، أو حتى حظر تأجير أماكن إقامة تعتبر «مصافي حرارية» اعتباراً من 2028. وكان النص موضع نقاشات دامت أكثر من 110 ساعات في مجلس النواب لمدة ثلاثة أسابيع حتى منتصف إبريل/ نيسان الماضي، وبعد تبنيه سيرفع النص إلى مجلس الشيوخ في يونيو/ حزيران المقبل.

وفي البرلمان دافعت وزيرة الانتقال البيئي، باربارا بومبيلي عن نص للترويج لـ«بيئة عملية» و«التفكير السليم» و«تحول ثقافي عالمي حقيقي».

وأوضحت بومبيلي، أنه ليس مشروع القانون هذا وحده يسمح بتحقيق الأهداف الفرنسية في خفض الانبعاثات الحرارية، لكن مجموع التدابير في عدة قوانين و«مبلغ الـ30 مليار المخصص لزيادة المساحات الخضراء في خطة النهوض».

ورغم «بعض التقدم» تدين منظمات غير حكومية مثل «جرينبيس» و«شبكة التحرك المناخي» ما وصفته بـ«الإخفاق الضخم» و«الاستهزاء» مع «مشروع قانون للتظاهر ببذل جهود».

وأعرب نواب عن معارضتهم لمشروع القانون مثل ماتيو اورفولان الذي سيصوت ضد هذا القانون الذي تأخر 15 عاماً في حين وصفت الوزيرة السابقة دلفين باتو المشروع بـ«الفاشل».

وفي نهاية فبراير/ شباط الماضي، أشار المجلس الأعلى للمناخ، الهيئة المستقلة، إلى «النتائج المحدودة» لبعض التدابير نظراً، إلى أهداف خفض انبعاث الغازات الدفيئة. وعزز الاتحاد الأوروبي طموحاته لعام 2030 لخفض الانبعاثات

بـ55%، مقارنة مع 1990